

نشرة صندوق النقد الدولي

النفقات والديون الحكومية



الصندوق يدعو لتجديد الجهود في مجال شفافية المالية العامة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١ نوفمبر ٢٠١٢

معظم مشكلات المؤسسات شبه العامة، مثل "قاني ماي" في الولايات المتحدة، كانت بعيدة عن الأنظار إلى ظهرت الحاجة إلى عمليات إنقاذ من الحكومة (الصورة: Karen Bleier/AFP/Getty Images)

- هناك حاجة لمزيد من الشفافية بشأن حالة الموارد الحكومية
- تحسين الشفافية عامل أساسي في فعالية مواجهة الأزمة من خلال السياسة الاقتصادية
- الصندوق يعزز مراقبة الالتزام بالمعايير في بلدانه الأعضاء

شفافية المالية العامة عامل حاسم لضمان الفعالية في صنع السياسات وإدارة المخاطر المتعلقة بالمالية العامة، لكن الأزمة الأخيرة كشفت النقاب عن ثغرات في فهم الحكومات لمركزها المالي وأبرزت الحاجة إلى تحسين المعايير والممارسات والرقابة في إبلاغ البيانات المالية.

في أعقاب الأزمة، أصدر الصندوق **تقريراً** يدعو إلى إدخال تحسينات في معايير إبلاغ بيانات المالية العامة، والتعجيل باعتماد هذه المعايير في البلدان الأعضاء، وتحسين المنهج المتبع لدى الصندوق والجهات المعنية الأخرى لمراقبة شفافية المالية العامة.

وقد شهدت الخمسة عشر عاما الأخيرة تحسنا في كل من معايير وممارسات إبلاغ بيانات المالية العامة. غير أن الأزمة الأخيرة أوضحت أن فهم الحكومات لمركزها المالي – وما يهدده من مخاطر – لا يزال قاصرا، حتى في الاقتصادات المتقدمة.

وفي التقرير الذي أصدره الصندوق عن الشفافية والمساءلة والمخاطر في مجال المالية العامة، يستعرض الصندوق الحالة الراهنة لشفافية المالية العامة وينظر فيما يمكن القيام به لتحسينها.

زيادة مستمرة في علانية البيانات

على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، تم وضع مجموعة من المعايير المقبولة دوليا لشفافية المالية العامة. وتتضمن هذه المعايير ما وضعه الصندوق ضمن **ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وكذلك معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام** التي وضعها **الاتحاد الدولي للمحاسبين**.

وفي مختلف البلدان على اختلاف مستويات الدخل فيها، شهدت هذه الفترة تحسنا مطردا أيضا في إبلاغ بيانات المالية العامة من حيث نطاق التغطية والجودة والحدثة، طبقا لما ورد في تقرير الصندوق.

وهناك أكثر من ٤٠% من الحكومات تنتج إحصاءات عن المالية العامة تغطي الحكومة العامة كلها، بينما ينتج أكثر من ٢٠% من الحكومات ميزانيات عمومية تغطي حيازاتها من الأصول والخصوم المالية على الأقل.

وفي هذا الصدد قال السيد كارلو كوتاليللي، مدير إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق: "الآن هو الوقت المناسب لمراجعة منهجنا المتبع في تحسين شفافية المالية العامة. فقد ذكرتنا الأزمة بأن المعلومات الشاملة والموثوقة والحديثة بشأن المالية العامة هي أساس الفعالية في إدارتها. وأبرزت الأزمة أيضا وجود ثغرات في كل من المعايير والممارسات المتعلقة بإبلاغ بيانات المالية العامة. وبالتالي، ينبغي أن يكون تحسين مستوى الشفافية المالية عنصرا محوريا في أي تحرك حكومي لمواجهة الأزمة من خلال سياسة المالية العامة."

الأزمة كشفت عن قصور في الشفافية

طبقا لصندوق النقد الدولي، لا يزال هناك قصور في فهم مركز المالية العامة الأساسي لدى الحكومات وما يتعرض له هذا المركز من مخاطر، وذلك رغم التقدم الذي أحرز حتى الآن في هذا المجال. وقد اتضح هذا القصور عندما ظهرت في أعقاب الأزمة عجوزات مالية وديون لم يسبق الإبلاغ بها من قبل في اليونان والبرتغال. ويمكن أن نرى ذلك أيضا في الولايات المتحدة حيث ظلت معظم المشكلات المالية في المؤسسات شبه العامة، مثل "فاني ماي" و "فريدي ماك"، بعيدة عن الأنظار إلى أن ظهرت الحاجة إلى عمليات إنقاذ مالي من الحكومة.

وفي أنحاء أخرى من العالم، كان ظهور التزامات حكومية كبيرة، معظمها ضمني، تجاه القطاع المالي هو مصدر أكبر صدمة للمالية العامة في البلدان ذات القطاعات المصرفية المحلية الكبيرة، مثل آيسلندا وأيرلندا والمملكة المتحدة.

وكانت أوجه القصور تلك في شفافية المالية العامة ناتجة عن الثغرات وجوانب عدم الاتساق في معايير إبلاغ البيانات المالية وفترات التأخر في الإبلاغ والتفاوت بين البلدان في الالتزام بالمعايير، مع اقتران ذلك بالافتقار إلى رقابة فعالة متعددة الأطراف لمدى التزام البلدان بهذه المعايير.

بناء الشفافية

ويوضح تقرير الصندوق العناصر التي تدخل في أي جهود جديدة في مجال الشفافية المالية لمعالجة ما كشفت عنه الأزمة من قصور في المعايير والممارسات، وللوقاية من عودة الغموض المالي إزاء الضغوط المتنامية على مالية الحكومة.

ويبحث التقرير العلاقة بين شفافية المالية العامة والنتائج المالية، كما يستعرض التقدم المتحقق في تشجيع زيادة الشفافية في هذا المجال على مدار العقد الماضي، وينظر في الدروس المستخلصة من الأزمة الأخيرة والتي يمكن أن تفيد في المعايير والممارسات وترتيبات الرقابة ذات الصلة بشفافية المالية العامة، ويقدم سلسلة من التوصيات لتجديد جهود المبدولة عالمياً بشأن شفافية المالية العامة في أعقاب الأزمة.

وبعني هذا عملياً:

- إدخال تحسينات على معايير إبلاغ بيانات المالية العامة، بما في ذلك "ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة": ويتضمن ذلك توسيع نطاق التغطية المؤسسية للتدفقات والأصول والالتزامات؛ ووضع معايير جديدة للتنبؤ بأوضاع المالية العامة وإدارة المخاطر ذات الصلة؛
- بذل جهود أكثر تضامناً للإسراع بتنفيذ هذه المعايير: ويتطلب هذا إجراءات على المستوى الوطني لمؤازرة الجهات المحلية المعنية بشفافية المالية العامة، مثل الهيئات التشريعية، ومؤسسات الرقابة العليا، ومجالس المالية العامة. وعلى المستوى الدولي، ينبغي أن يقدم الصندوق والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف المزيد من الإرشادات العملية بشأن قضايا مثل تنفيذ نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق والإشراف المالي على المؤسسات العامة؛
- تعزيز الرقابة الدولية على التزام البلدان بهذه المعايير: وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يعتمد الصندوق منهجاً أكثر تحليلاً ومعياريًا وتدرجاً لتقييم ممارسات البلدان ومخرجاتها المتعلقة بالمالية العامة، بحيث يصبح هذا المنهج بديلاً لبيانات شفافية المالية العامة التي تدرج حالياً ضمن **تقارير مراعاة المعايير والمواثيق**.